

## أمر محلى

٢٠١١/١ رقم

### بشأن ضوابط تنظيم اصطحاب الحيوانات في الأماكن العامة

استنادا إلى قانون بلدية مسقط الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٢/٨،  
وإلى القرار البلدي رقم ٢٠٠٨/٢ بشأن ضوابط تنظيم عملية اصطحاب الحيوانات  
في الأماكن العامة،  
وإلى توصية المجلس البلدي رقم ٤٧/٥٢ رقم ٢٠١٠/٦ - ٢٠١٠/٢/٨ بتاريخ ٢٠١٠/٢/٨،  
وببناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

#### تقرر

#### المادة الأولى :

يعمل في شأن تنظيم اصطحاب الحيوانات في الأماكن العامة بالضوابط المرفقة.

#### المادة الثانية :

يلغى القرار البلدي رقم ٢٠٠٨/٢ المشار إليه، كما يلغى كل ما يخالف هذا الأمر أو يتعارض مع أحکامه.

#### المادة الثالثة :

ينشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية، وي العمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

علي بن حمود بن علي البوسعيد

وزير ديوان الбلاط السلطاني

نشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية رقم (٩٢٩)

الصادرة في ١٥/٢/٢٠١١ م

## **ضوابط اصطحاب الحيوانات في الأماكن العامة**

**المرفقة بالأمر المحلي رقم ٢٠١١/١**

### **المادة (١)**

يكون للمصطلحات الآتية المعنى الموضح قرین كل منها ما لم يقتضي سياق النص غير ذلك :

#### **الحيوانات :**

الكلاب والقطط وأية حيوانات أخرى يصدر بإضافتها قرار من رئيس البلدية .  
**الأماكن العامة :**

الأماكن التي يرتادها الجمهور كالطريق أو الشارع أو الساحة أو الممر أو الرصيف أو الأرض الفضاء أو الميدان العام أو الحديقة العامة أو الشواطئ أو المنطقة المشتركة في المبني .

### **المادة (٢)**

يلتزم مصطحبوا الحيوانات بإزالة المخلفات التي تحدثها أثناء تجوالهم بها في الأماكن العامة وأخذ الاحتياطات الالزمة لمنع تخلص الحيوانات من مخلفاتها في هذه الأماكن .

### **المادة (٣)**

يجب أن تكون الحيوانات المصطحبة إلى الأماكن العامة مطروقة بحزام .

### **المادة (٤)**

يجب أن تكون الحيوانات المصطحبة مرخصة من الجهة البيطرية المختصة بوزارة الزراعة .

### **المادة (٥)**

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون الجزاء العماني أو أي قانون آخر ، يعاقب كل من يخالف هذا الأمر بغرامة قدرها (٥٠) خمسون ريالاً عمانياً ، وللبلدية الإستعانة بشرطة عمان السلطانية عند الاقتضاء .

### **المادة (٦)**

يكون ضبط مخالفات هذا الأمر وتحقيقها وإثباتها طبقاً للإجراءات الإدارية والقضائية المقررة قانوناً ، على أن تكون لهذه الإجراءات صفة الاستعجال وتكون الأحكام الصادرة فيها مشمولة بالنفاذ المعجل .